الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٦ ابريل ١٩٩٠

قلق النواب .. وتأكيدات الحكومة حول مشروعات أعالى النيل !

كان نواب الشعب من الاغلبية والمعارضة على مستوى المسئولية القومية فى مناقشاتهم لما يثار بشأن اعتزام اثيوبيا بمساعدة اسرائيل اقامة سدود او مشروعات على النيل الازرق من شأنها التأثير على حصة مصر من مياه نهر النيل وبما يؤدى الى التأثير على الزراعة واستصلاح الأراضى والتنمية فى مصر. واستطاع النواب الاربعة عشر الذين تقدموا باسئلتهم للمهندس عصام راضى وزير الاشغال والموارد المائية ان يهزوا اركان قاعة المجلس قلقا على اى نقطة مياه تضيع من حصة مصر ، دون ان نتدبر الأمر ونعد العدة ، فى زمن اصبحت فيه نقطة المياه اغلى من الدم والبترول لانها مصدر كل حياة .

ولقد عكس الاعضاء فى كلماتهم التى عقبوا بها على ما اعلنه وزير الاشغال والموارد المائية ، تخوفهم من اى خطر يهدد دول المصب ، بعد ان اذيعت معلومات بأن بعض دول المنبع بمساعدات خارجية تزمع اقامة سدود على منابع النيل ، مع ان هناك اتفاقيات دولية تنظم حقوق الدول المستفيدة من مياه النيل .

عصام راضى

ولقد بلغ قلق الاعضاء حدته لدرجة ان السيدة ثريا لبنة نائبة مدينة نصر اعلنت باعلى صوتها انه لا يكفى ان يقول الوزير لنا اننا نتابع الموقف ، ولا نريد ان نعيد مرحلة « برقبتى ياريس »! ! إنما يجب ان نعلم ما هى الخطوات التى تمت فى هذا المجال . وتساءلت قائلة .. إذا كان الوزير المسئول يقول لنا ان البنوك الدولية ترفض تمويل مثل هذه المشروعات ، فما العمل اذا وافقت احدى الدول الكبرى على التمويل وتم التنفيذ بالفعل ! ! وطالب الاعضاء الحكومة المصرية ممثلة فى وزير الخارجية ان تتحرك لتامين سلامة مصر فى وقت يتولى فيه الرئيس حسنى مبارك رئاسة منظمة الوحدة الافريقية . ويتولى الدكتور رفعت المحجوب رئاسة اتحاد البرلمانات الافريقية ، وان يكون تحركنا لصالح عدم اقامة سدود او مشروعات تؤثر على حصة مصر من مياه النيل .

ولقد اكد المهندس عصام راضى وزير الاشغال والموارد المائية ان مصر لن تسمح بالمساس بحقوقها او بحصتها فى مياه النيل . وقال ان مصر تراقب عن كثب ما يجرى فى اعالى النيل ، ولكن حتى الآن كل ما تردد عن قيام اسرائيل ببناء سدود على النيل عند منابعه فى اثيوبيا غير صحيح .

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

واوضح ان ما تقوم به اسرائيل هى مشروعات فى مناطق بعيدة عن منابع النيل . وقال ان مصر على علم بكل تفاصيل الدراسات التى قامت بها جهات اجنبية لتنفيذ مشروعات لزيادة الموارد المائية لاثيوبيا . ومصر ليست ضد اى دولة تسعى لتنمية مواردها المائية . ولكن على اساس الحفاظ على مواردنا المائية وحقوقنا المكتسبة . واكد وزير الاشغال ان مصر تسعى بالطرق الدبلوماسية لايجاد صيغة للتعاون الفنى بين مصر والسودان واثيوبيا لزيادة الاستفادة من مياه النيل لصالح الدول الثلاث .

واشار الوزير الى ان القوانين لا تمنع اى دولة من اقامة مشروعات داخل حدودها بشرط احترام القواعد التى تنظم العلاقة بين الدول فى الانتفاع بالانهار . ومن اهمها عدالة توزيع واستخدام المياه وان تمتنع الدول المنتفعة عن تحويل مجرى النهر او انشاء السدود عليه بما يؤثر على حصة دولة اخرى دون التشاور المسبق والاتفاق مع هذه الدولة

واكد المهندس عصام راضى ان مصر لن تسمح بالمساس بحصتها من مياه النيل التى تبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب . واشار الى انه تم الاتفاق مع السودان لاقامة هيئة تضم دول حوض النيل على غرار الهيئات القائمة فى دول اخرى على الانهار المشتركة . وقال ان مصر تسعى بالطرق الدبلوماسية لايجاد صيغة للتعاون الفنى فى المشروعات المشتركة بين مصر والسودان واثيوبيا لزيادة الاستفادة من مياه النيل لصالح الدول الثلاث خاصة وان ٨٥٪ من المياه تاتينا من اثيوبيا وكذلك تعمل مصر على إستقرار الاوضاع الامنية فى السودان . واكد ان مصر متيقظة تماما لما يجرى فى حوض النيل ومنابعه . وتتابع بصورة يومية ما يجرى حولنا ليس فقط للحفاظ على مواردنا المائية . بل للحفاظ ايضا على حقوقنا المكتسبة .

وقال الوزير المسئول ان تنفيذ اى مشروع يتطلب تمويلا ضخما . والمبدا المعمول به هو الا تمنح الجهات المقرضة الممثلة فى البنك الدولى والبنك الافريقى اى قروض الا بعد التفاوض مع دولتى المصب . وبالتالى فلن تستطيع اثيوبيا تنفيذ اى مشروع وتدبير ما يلزمه من تمويل الا بعد ان تتاكد الجهات المقرضة ان مفاوضات قد جرت مع كل من مصر والسودان . وبعد ان يتم التاكد من عدم تاثير المشروع المقترح تنفيذه على حقوقهما .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية